

المشروطة المتبادلة للمؤسسات المالية الدولية: العراق بعد عام (2003) أمودجًا

د. صلاح نوري عبد الحسن

قسم العلاقات الدولية، كلية القانون والعلوم السياسية

الجامعة العراقية

المستخلص

شكّلت المؤسسات المالية الدولية وما تقدمه من قروض وتسهيلات ائتمانية لدول عالم الجنوب مركز استقطاب مهم، إذ نلاحظ استمرارية تصعيد الاهتمام والتأثير في تلك الملفات من قبل القوى العظمى. وعلى هذا الأساس اقتضت الضرورة دراسة الموضوع بشكل علمي ممنهج لمعرفة طبيعة المشروطة المتقاطعة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول المتلقية للتسهيلات الائتمانية والمنح والقروض. فقد عمدت تلك المؤسسات، ومن خلال صندوق النقد والبنك الدوليين، إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية؛ إذ أخذ صندوق النقد الدولي ينادي بضرورة الالتزام بتطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي التي تركز على معالجة السياسات المالية والنقدية، وذلك من خلال القيام بحزم اقتصادية يشترطها على الدول المتلقية للتسهيلات الائتمانية والقروض لإنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي في إطار قاعدة المشروطة. أما البنك الدولي فقد ركزت سياساته على المساعدة في إعمار وتنمية الدول الأعضاء عن طريق استثمار رؤوس الأموال في الاستثمارات الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، ثم تبني لاحقًا برامج التكييف الهيكلي، الأمر الذي عزز التعاون الفعال بين المؤسساتتين.

الكلمات المفتاحية: المشروطة، المؤسسات المالية الدولية، الإصلاح الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

The Mutual Conditionality of International Financial Institutions: Iraq after 2003 as a Model

Dr. Salah Nouri Abdul-Hassan

Department of International Relations, College of Law and
Political Science
Al-Iraqia University

Abstract:

International financial institutions and the loans and credit facilities they provide to countries of the Global South have become a significant point of attraction and influence for major powers. This study therefore examines, in a systematic academic manner, the nature of the mutual conditionality imposed by international financial institutions on countries receiving grants, loans, and credit facilities. Through the International Monetary Fund and the World Bank, these institutions have adopted a range of economic measures. The IMF has emphasized the implementation of economic stabilization policies based on fiscal and monetary reform through packages of conditions required from borrowing countries to complete economic reform. The World Bank, in turn, initially focused on reconstruction and development through productive investment and the encouragement of foreign investment, before later adopting structural adjustment programs. This shift created a more integrated and effective relationship between the IMF and the World Bank, whereby borrowing from one institution often requires compliance with the conditions and procedures of the other.

Keywords: Conditionality, International Financial Institutions, Economic Reform, IMF, World Bank

المقدمة

في ضوء ما تشكله المؤسسات المالية الدولية من أهمية بالغة في سياق العمل على تقديم القروض، والمنح، والتسهيلات الائتمانية لدول عالم الجنوب التي تعاني من اختلالات في موازين المدفوعات، فضلاً عن تفاقم مشكلة المديونية لتلك الدول برزت على الساحة السياسية الدولية وبشكل لافت مصطلح المشروطة المتبادلة، إذ أخذت عملية الترابط والتلازم تتضح وبشكل لا لبس فيه بين المشكلات التنموية والاقتصادية والقضايا السياسية مثل قضايا حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي، فأخذت عمليات الإقراض للمؤسسات المالية الدولية بعداً واسعاً في المجالات المختلفة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، فالتحولات التي طرأت على النظام الدولي عقب تفكك الاتحاد السوفيتي وانحسار الأفكار الاشتراكية في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتراجع دور الصراع الإيديولوجي الذي كان بين الشرق والغرب كل ذلك ألقى بظلاله على

دور المؤسسات المالية الدولية في عمليات الإقراض والتسهيلات الائتمانية من حيث انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على جميع المنظمات والمؤسسات الدولية بما فيها صندوق النقد والبنك الدوليان، وقبل أن نتناول موضوع البحث لا بُدَّ من بيان النقاط الآتية:-

أولاً . أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يتطرق إلى موضوعات مهمة مثلت الأسس والأبعاد لسياسات القوى المتحكمة بالمؤسسات المالية الدولية، فهي تشكل جوهر أي تفاعلات أو علاقات ليست على المستوى السياسي فحسب، بل على المستوى الإنساني بشكل عام بما تحمله من آليات وأبعاد، خاصة بعد اتساع تطبيق برامج المؤسسات المالية الدولية ذات الصبغة الانكماشية.

ثانياً . إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول ارتباط مفهوم المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية بصورة خاصة بعملية تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الإصلاحات السياسية وفقاً لشروط معينة تفرض على الدول المستهدفة، ووفقاً لذلك يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:-

1. ماهية البيئة السياسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي للمؤسسات المالية الدولية؟
2. ما المقصود بالمشروطة المتبادلة للمؤسسات المالية الدولية؟
3. ما هي مقارنة المؤسسات المالية الدولية لعملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي؟
4. ماهية طبيعة علاقة العراق بالمؤسسات المالية الدولية بعد عام (2003)؟

ثالثاً . فرضية البحث

بُني البحث على فرضية قوامها أن المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال المشروطة التي تضعها لإقراض دول عالم الجنوب، فإنها تتدخل في عملية صنع السياسة العامة للدول المقترضة، وذلك من خلال وضع برامج وسياسات تحمل طابعاً انكماشياً.

رابعاً . مناهج البحث

طبيعة البحث استلزمت توظيف أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي، إذ جرى الاستعانة بمنهج التحليل النظمي، وكذلك الاستعانة بمنهج التحليل الوصفي.

خامساً . هيكلية البحث

انطلاقاً من إشكالية البحث وفرضيته اقتضى موضوع البحث تقسيمه إلى مباحث مسبقة بمقدمة وتليها خاتمة كالاتي:-

المبحث الأول : ماهية المشروطة المتبادلة وأبعادها.

المبحث الثاني : البيئة السياسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي للمؤسسات المالية الدولية.

المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في العراق بعد عام (2003)

المبحث الأول: ماهية المشروطة المتبادلة وأبعادها

تقديم المؤسسات المالية الدولية مساعدتها لدول عالم الجنوب عبر منح التسهيلات الائتمانية أو التسهيلات الخاصة بالإصلاح الهيكلي إلا أن جميع تلك التسهيلات تخضع لشروط معينة وفقاً لمقاربة تلك المؤسسات لعملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وعلى الرغم من اختلاف شروط البنك الدولي عن شروط صندوق النقد الدولي إلا أن الدولة المتلقية للمنع والمساعدات لا تستطيع الحصول على تلك المنح والمساعدات من دون تحقيق شروط صندوق النقد والبنك الدوليين مجتمعين ومن حق أي طرف من تلك الأطراف وضع فيتو على منح دولة ما للمنع والتسهيلات الائتمانية كونها لم تف بشروط إحدى المؤسسات المعنية، ومن أجل معرفة ماهية المشروطة المتبادلة وأهم أبعادها كان لازماً علينا دراسة مقارنة المؤسسات المالية الدولية لعملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي في دول عالم الجنوب.

المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية ومقاربتها لعملية الإصلاح الاقتصادي

كانت الأوضاع الاقتصادية في دول عالم الجنوب خلال الربع الأخير من القرن العشرين تتصف بسمة عدم الاستقرار، إذ تعرضت هذه الدول خلال تلك المدة إلى سلسلة من الصدمات الاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي، وكانت الميزة الأهم لتلك الاقتصادات هي الاختلالات الاقتصادية فالبطالة، والتضخم، وتقلب أسعار الصرف للعملة الوطنية والمديونية الخارجية كانت من أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الاختلالات والصدمات، وسرعان ما اتضح لدول عالم الجنوب أن عجلة النمو الاقتصادي التي تسارعت خطاها في عقد الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين قد أصبحت أكثر بطئاً، وتراجعت بالفعل خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وأصبح جزء مهم من الناتج المحلي الإجمالي يذهب للخارج سداً لقروض، فهي لم تضيف شيئاً للتنمية ومسيرتها بقدر ما كانت قديماً على التنمية بفعل عوامل عدة، لعل من أبرزها تنامي الاتجاه الاستهلاكي للدول والأفراد فضلاً عن انخفاض الطاقة الاستيعابية للاستثمار وتنامي ظاهرة الفساد السياسي والمالي والإداري (أحمد وسلمان، 2000).

فمعظم دول عالم الجنوب كانت قد عانت في أوائل ثمانينيات القرن العشرين من ثلاثة أشكال من الصدمات وهي: انخفاض أسعار التصدير الأساسية، ازدياد أسعار الفائدة الحقيقية العالمية، وازدياد تكلفة الاقتراض وتفاقم ندرة العملات الأجنبية في الاقتصادات المحلية، إذ إن بعض دول عالم الجنوب كانت تعاني فعلاً من ارتفاع التضخم ومعدلاته لمستويات قياسية نتيجة التمويل التضخمي للعجز العام، وبالتالي دخلت معظم تلك الدول بدين خارجي كبير نتيجة لاقتراضها الخارجي الكبير في أواخر سبعينيات القرن العشرين،

وأصبحت في حاجة للوصول إلى توازن جديد قابل للاستمرار لأصولها الخارجية يسمح لها باستعادة جدارتها الائتمانية.

وانطلاقاً من هذه الأسباب فإن دول عالم الجنوب وجدت نفسها في مواجهة أزمات اقتصادية عدة يحتاج حلها إلى المزيد من الاقتراض الخارجي، وبالتالي لم يكن أمام تلك الدول من حلول سوى الرجوع إلى المؤسسات المالية الدولية كملجأ أخير للحصول على الأموال اللازمة لإعادة التوازن والاستقرار إلى اقتصادياتها المختلفة والعمل على وضعها في مسار النمو الاقتصادي المستديم (سيلوفيسكي، 1987)، وبالتالي فإن هذا اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية قد دفع دول عالم الجنوب إلى تبني سياستها والمتمثلة بالتثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلي، وقد ربطت المؤسسات المالية الدولية قبولها بإعطاء القروض والتسهيلات المالية أو إعادة جدولة الديون بتنفيذ إجراءات التثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلي، والتي هي جوهر المشروطة الاقتصادية (بولك، 1999).

فعملية الموافقة على التمويل المطلوب أصبحت تتوقف على تنفيذ شروط معينة تتعدى الشروط المتفق عليها بشأن فترات السداد ومعدلات الفائدة، وقامت المؤسسات المالية الدولية، وبالتحديد من خلال صندوق النقد الدولي، باتباع أسلوب لتضليل الرأي العام العالمي حيث جرى إلزام حكومات الدول المقترضة بإصدار خطاب النوايا (Letter of Intent) تعرب فيه عن التزامها بتحقيق أهداف محددة بما يتعلق بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار، وسعيها للتحكم في مشاكل ميزان المدفوعات، ومن خلال هذا الإجراء فإن المؤسسات المالية الدولية قد أعطت انطباعاً بأن الدول المتعثرة هي الطرف الذي اقترح على الصندوق الإجراءات الواردة في خطاب النوايا موهماً بأن الطرف المقترض هو نفسه الذي طالب بتحقيق هذه الإجراءات (فولف، 2016).

وقد تطورت تلك المشروطة الاقتصادية لاحقاً حيث اتفق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على وضع ما سُمي بـ(المشروطة المتبادلة)، والتي أصبحت تمثل شرطاً إضافياً تُفرض على المقترض سواء أكان من صندوق النقد الدولي أم البنك الدولي، وجوهر هذه المشروطة المتبادلة يتمثل في أن يكون لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حق النقض (الفيتو) على منح القروض من إحدى المنظمتين لأي مقترض، وامتناع أي من المؤسستين من التعامل مع أي مقترض إلا بعد استحصال موافقة المؤسسة الأخرى حتى إذا كانت العلاقة الإقراضية قائمة فعلاً مع إحداهما، أي يكون من حق الآخر طلب إيقاف القروض الممنوحة للبلد المقترض، وكذلك اشترطت المؤسستان أن يبدأ التنفيذ لمجمل الشروط المرافقة للقروض قبل وضع القرض موضع التنفيذ، وذلك من خلال توقيع خطاب النوايا (حسن والرفيعي، 2012)، فالمؤسسات المالية الدولية عند لجوء الدول المتعثرة إليها بهدف الحصول على القروض اللازمة لتجاوز أزماتها الاقتصادية والمالية فإنها تواجهها بحزم من المقترحات، والتي عُدت شروطاً واجبة التطبيق إذا كانت الدول راغبة في الحصول على

التسهيلات والقروض، ومن جملة هذه الشروط إصلاح أوضاع الدولة الداخلية من خلال اعتماد مبدأ الحرية الاقتصادية، ومعارضتها لأي نوع من أنواع التدخل الحكومي، ومن وجهة نظر تلك المؤسسات أن رأس المال الخاص، أي عملية الخصخصة للقطاع الخاص، هو القائد لعملية التطور لأنه، وبحسب رؤية المؤسسات، فإن سبب الأزمات المالية والاقتصادية في دول عالم الجنوب هو التدخل الموسع للدولة في القطاع العام، وفي تزايد دور الدولة الاقتصادي المباشر في طريقة علاج عجز الموازنات، ونمو العجز بوتائر متزايدة في ميزان المدفوعات، وتزايد حجم البطالة، وضعف الإنتاجية والنمو الاقتصادي (Gorgens, 1998).

إن هدف المؤسسات المالية الدولية، وبالتحديد صندوق النقد الدولي، من جعل معالجة التضخم من ضمن مهام حكومات الدول المقترضة كجزء من مجموعة الشروط المرافقة لقروضه، يتحقق من أن التضخم سيؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية لعوائد الميزانية التي تتخذ من الدخل الثابتة، وأسعار المحروقات، وعوائد المنتجين المصدر الأهم للتمويل في معظم دول عالم الجنوب باستثناء الدول النفطية. وبما أن القروض المحلية عن طريق سندات الخزينة أو الإصدار النقدي الجديد غير ممكنة في ظل شروط مديونيتها لصندوق النقد الدولي، فقد جعل ذلك تلك الحكومات عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها في مجال الاستمرار بالإفناق المحلي وتسديد خدمات قروضها من الصندوق في آجالها المحدودة، وبالتالي دفع بها إلى طلب إعادة جدولة ديونها مع طلب المزيد من القروض الإضافية ليس من المؤسسات المالية الدولية بل من مؤسسات أخرى مثل نادي باريس، والذي تتطلب قروضه تركيبة خاصة من صندوق النقد الدولي للبلد المقترض (المسافر، ب.ت).

لقد واجهت دول عالم الجنوب خيارات صعبة أمام اقتصادياتها المتعثرة، وكان من أشد هذه الخيارات خلافية الخيار الذي يركز على سرعة إجراء الإصلاح الاقتصادي؛ إذ إن صندوق النقد الدولي كان يؤكد على ضرورة التحول إلى القطاع الخاص بصورة سريعة من منطلق أن الأسواق سوف تنشط بسرعة لتلبية جميع الاحتياجات، في حين أكد بعض خبراء البنك الدولي أن عملية التحول إلى اقتصاد السوق يمكن إدارتها بطريقة أفضل من خلال السير بسرعة معقولة وبشكل منتظم ومتعاقب، فالإصلاحات إذا حدثت بشكل سريع قد تؤدي إلى إخفاقات اقتصادية، وتتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية بسبب الفساد المالي والإداري والسياسي، وقد سمي النوع الأول بالعلاج بالصدمة، في حين سمي الآخر بالعلاج تدريجياً (صبحي، 2000).

فالواقع لقد انطلقت وجهة النظر من اختلاف واضح في الفلسفة والسبل والأهداف، ففي الوقت الذي طرحت المؤسسات المالية الدولية شروطاً ظاهرها اقتصادي بحت؛ إلا أن جزئياتها تتضح أنها ذات طابع إيديولوجي يدعو للنظام الرأسمالي، والمتمثلة في شروط ومستلزمات دخول دول عالم الجنوب إلى اقتصاد السوق الحر، في حين كانت وجهة نظر دول عالم الجنوب تسعى إلى تثبيت قواعد عامة للتنمية المستقلة، معتمدة على الإمكانيات الذاتية وبما يعزز موقع هذه الدول في النظام الدولي الجديد.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية الدولية ومقاربتها لعملية الإصلاح السياسي

إن آليات النظام الدولي الجديد وطروحاته التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة، وبما تتضمنه تلك الطروحات من آليات تتركز في محاور ثلاثة رئيسية هي: الديمقراطية، حقوق الإنسان، واقتصاد السوق، والعمل على دفع المجتمعات المتأخرة إلى الانخراط في عملية التحولات الديمقراطية وبما فيها عملية الإصلاح السياسي (محمد، 2006).

إلا أن دول عالم الجنوب لا تستطيع الحصول على شهادة حسن السير والسلوك وتطبيق الإصلاحات إلا في حالة تطبيق سياسات المؤسسات المالية الدولية، إذ طُرحت فكرة المشروطة السياسية في بداية تسعينيات القرن العشرين، وتمثل هذه الفكرة الجيل الثاني من المشروطة، إذ أعقبت الجيل الأول المتمثل بالمشروطة الاقتصادية. ووفقاً للمشروطة السياسية قامت المؤسسات المالية الدولية بممارسة الضغوط السياسية على دول عالم الجنوب لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد مشروعته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، فالمشروطة السياسية بما تحمله من تطبيق آني وسريع للسياسات الاقتصادية الكلية والانكماشية وتطبيق السياسات الإصلاحية والحفاظ على الحد الأدنى من الاستثمارات الحكومية فضلاً عن التحول الديمقراطي واحترام الحقوق والحريات، فإنها غير معنية بنتائج هذا الامتزاج في تحسين الظروف الاقتصادية الموضوعية للاستمرار في التطور الاقتصادي والتكيف مع المشكلات المرتبطة بذلك، وعلى هذا الأساس عملت الدول الغربية على التأثير في مزايا الاقتصاد السياسي لدول عالم الجنوب من خلال ممارسة النفوذ السياسي الخارجي وتوظيف القروض والمساعدات التي تقدمها من خلال المؤسسات المالية الدولية (عبد الحسن، 2016).

واقترنت المشروطة السياسية بالمشروطة الاقتصادية وأطلق عليها تسمية (التكييف الهيكلي السياسي)، فأصبحت المساعدات والمعونات مرتبطة بمبادئ الحكم الرشيد، فالمؤسسات المالية الدولية ومن خلال ما تطرحه وما تمارسه من سياسات وما تمثله من أداة لتطبيق سياسات الدول المهيمنة على مركز القرار في تلك المؤسسات تمارس تأثيراً على سياسات دول الجنوب؛ وذلك من خلال دفعها نحو التحول الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي. فكانت عملية التحول في مفهوم السيادة من أبرز الإجراءات التي أثّرت على دول عالم الجنوب، حيث بدأ مفهوم الدولة القومية بالانحسار في دول عالم الجنوب مع بروز تأثير المؤسسات المالية الدولية، فقلّت قدرة الدولة على السيطرة على الاقتصاد والمجتمع تحقيقاً لمصالح تلك المؤسسات، وازداد هذا الاتجاه بشكل مضطرب بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، فنزعة التشتت الاجتماعي أفقدت الدولة قدرتها على تحقيق التماسك الداخلي وتشتت سلطاتها الداخلي، فضلاً عن ذلك فإن نزعة التمركز الاقتصادي التي تستند إلى سيطرة المؤسسات أفقدت الدولة وظيفة الرفاه الاقتصادي التي كانت أولى مهام الدولة القومية (الريضي، 2008).

وقد أخذت عملية التلازم والترابط بين مشكلات التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان بعداً واسعاً في قرارات مؤسسات بريتون وودز، فعملية إصدار القرارات الإقراضية وفقاً لمتطلبات النهوض بالعملية التنموية والديمقراطية وحقوق الإنسان باتت على نحو تشابكي، فالقوى المتحكمة في إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سعت باتجاه توظيف قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجوانب الاقتصادية لتحقيق مصالحها الحيوية على حساب الطرف الآخر (يوسف، 2001).

فالقواعد التنظيمية والتنفيذية في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحكمها مجالس تنفيذية تتألف من ممثلي حكومات الدول الأعضاء، ومع ذلك فإن هذه الدول لا تتمتع بتمثيل متساوٍ، إذ يلحظ على تشكيل مجلس الإدارة للمؤسسات المالية الدولية أنها تعبر عن واقع تركيبة يغلب عليها الطابع السياسي من حيث أعضاؤه، والمقصود بذلك المديرين التنفيذيين؛ فهم من غير العاملين بصفتهن الشخصية، بل بوصفهم ممثلين عن حكوماتهم، وهذا الشيء بطبيعة الحال له محاذيره السياسية، والتي من شأنها أن تعرقل عمل تلك المؤسسات. فمن غير الراجح أن يخالف المديرين التنفيذيين بوصفهم ممثلين عن حكوماتهم تعليمات الدول التي يمثلونها، وإلا فإهم سوف يُسحبون من تلك المؤسسات أو أنه لن يُعاد انتخابهم، وبالتالي فإن اعتبارات الكفاءة والخبرة المفترضة في عمل المؤسسات المالية الدولية لن يصبح لها وجود أمام ما قد يتيح تحول مجلس الإدارة إلى مجلس حكومي من إمكانية الانحراف عن الأهداف المرسومة في قوانينه وحمل المديرين التنفيذيين على التفاعل مع الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان من وحي الإيديولوجيات والقناعات السياسية لحكوماتهم (يوسف، 2001).

وبالتالي فإن غلبة الطابع الحكومي على مجلس المديرين التنفيذيين في المؤسسات المالية الدولية يمكن أن يضعف من شروط الولاء الدولي لتلك المؤسسات الدولية، ومن هذا الاتجاه فإن مؤسسات بريتون وودز تقوم بالعمل على تحقيق مصالح الدول الرأسمالية التي تسيطر على الهيكل التنظيمي لتلك المؤسسات وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب القوة التصويتية التي تتمتع بها، فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك حق النقض (الفيتو)، فلا يمكن تمرير أي قرار دون موافقتها. فضلاً عن ذلك فإن وجود مقر صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن قد سهّل من عملية التقارب بين سياسات تلك المؤسسات ومتطلبات تحسين الأداء الاقتصادي للبنوك والشركات الأمريكية، إذ أتاح هذا التقارب للولايات المتحدة الأمريكية فرصة العمل على تحقيق مصالحها، حيث إن المدير التنفيذي وسلطة التصويت في داخل مجلس الإدارة تكون محكومة ومقيدة بتعليمات وزير الخزانة الأمريكية، والذي يجتمع بالمدير التنفيذي لتلك المؤسسات بصورة شبه دورية، فيجري من خلال تلك اللقاءات الدورية إعطاء المشورة من قبل مجلس الأمن القومي الأمريكي بشأن الأمور السياسية المرتبطة بعمل صندوق النقد والبنك الدوليين (دويدار، 1997)، وتبعاً لذلك حاول ستروم تاكر Strom Thacker، ومن خلال تحليل إحصائي، وضع مقارنة للقروض

التي يقدمها صندوق النقد الدولي والمعاملة الخاصة من جانب تلك المؤسسة لدول معينة دون دولة أخرى، وتوصل Thacker إلى أن تلك المعاملة الخاصة تعود إلى عوامل سياسية أكثر مما هي عوامل اقتصادية. ولقياس ذلك وضع Thacker نموذجًا ماكرو-اقتصاديًا لاختبار فرضيتين حول التأثير السياسي بما يتعلق بالقروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي لدول عالم الجنوب للمدة من عام (1985) إلى عام (1994). ووفقًا لافتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دور المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي، فالفرضية الأولى ترى أن صندوق النقد الدولي يقدم القروض لأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا لمبدأ القرب السياسي (Political Proximity)؛ أما الفرضية الثانية فتري أن استخدام قروض صندوق النقد الدولي يتم وفقًا لمكافحة المبادرات الودية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وحجبها عند معاقبة السلوك غير الودي أو العدائي، أي فرضية الاصطفاف السياسي (The Political Movement Hypothesis). وقام Thacker باختبار هذه العوامل بطريقة الاقتصاد القياسي مستندًا إلى أنماط التصويت (Voting Patterns) خلال عملية تصويت مؤثرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة كمقياس للانحياز السياسي (مجموعة مؤلفين، 2016).

وقد جاءت النتائج لتؤكد تقدم فرضية الاصطفاف السياسي، حيث إن الانحياز إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية يحسّن من فرص أي دولة في الحصول على القروض والتسهيلات المالية بغض النظر عن موقعها أكثر من فرضية القرب السياسي، على الأقل حتى نهاية الحرب الباردة. ومنذ نهاية الحرب الباردة وبحسب Thacker فإن الفرضيتين معًا أثبتتا صحتها، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دور الانحياز بفعالية أكبر من أي وقت مضى وعمدت إلى مكافأة الذين يبقون على مقربة منها حتى وإن لم يقتربوا منها كثيرًا (مجموعة مؤلفين، 2016).

مما تقدم يتبين لنا أن هناك علاقة وثيقة بين المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يتسبب بنوع من الحرج السياسي لتلك المؤسسات انطلاقًا من كونها تقع بين مطرقة رضا وقبول الطرف الأقوى، ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية، على سياستها وسندان الحفاظ على مصداقيتها واستقلاليتها بوصفها مؤسسات تقنية بحتة ذات اختصاص مالي. وبالتالي، ولكي تكون فعالة، يجب أن يُنظر إليها من طرف الدول الأعضاء على أنها مؤسسات تتمتع بالمشروعية وتسعى إلى تحقيق أهداف دولية محددة بالأطر المالية والاقتصادية بطريقة قانونية، وهذا الشيء يحتاج إلى اعتراف أعضائها لها بالمصداقية والخبرة في مجال السياسة الاقتصادية، ولكي تتمتع بالشرعية فهي بحاجة إلى درجة من الاستقلال السياسي عن أي تدخل أمريكي أو أي قوة أخرى مثل الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني

البيئة السياسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي للمؤسسات المالية الدولية

سوف نتناول في هذا المبحث الإجراءات الواجبة من الدول المتلقية للتسهيلات الائتمانية والمنح والقروض من قبل المؤسسات المالية الدولية، وتلك الإجراءات تتركز في الجانبين الاقتصادي والسياسي، وبالتالي تعد مكملة للمشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الأول: الإجراءات في الجانب الاقتصادي

تبنت المؤسسات المالية الدولية الأفكار الاقتصادية النيوليبرالية في مواجهة مشكلة عدم التوازن الاقتصادي في دول عالم الجنوب، لا سيما الأقل نمواً منها، وتوزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين المؤسسات المالية الدولية في إطار المهتمات الوظيفية لكل منها، حيث اهتم صندوق النقد الدولي بأفكار التثبيت الاقتصادي وإجراءاته، في حين اختص البنك الدولي بآراء التكيف الهيكلي وإجراءاته، وسوف نتناول تلك الإجراءات بشكل مختصر.

أولاً: التثبيت الاقتصادي (Economic Stabilization): عدت برامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي، وترتكز في متضمناتها النظرية على الأفكار النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها والإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات، وهي مسائل ترتبط بإجراءات على المدى القصير (زكي، 1995).

واعتمد صندوق النقد الدولي على التحليل النقدي في تفسير عملية الاختلال لميزان المدفوعات من خلال معرفة العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء عملية التسهيلات الائتمانية من جانب، وعجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جانب آخر، من منطلق أن حجم السيولة المحلية هو ذو دلالة بحجم التغيير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفقات رأس المال (العموص، 1997).

أي بمعنى أن عملية زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة الناتج المحلي سوف يترتب عليها ارتفاع في الطلب الكلي، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب والناتج من الإفراط بقدر أو آخر في الاستهلاك والاستثمار الكلي. فعملية التثبيت الاقتصادي ترتبط بمفاهيم المدى القصير، وبالتالي فإن تأثيراتها الانكماشية تُعد سريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي، وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية، وتؤدي المحصلة الإيجابية لهذه المتغيرات إلى خفض عجز الميزانية وتراجع معدلات الإنفاق الاستثماري في إطار عملية تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الاسمية فضلاً عن زيادة الضرائب غير المباشرة (السيد، 1997). فالإجراءات الواجب تنفيذها من قبل الدول المقترضة في الجانب الاقتصادي تتمثل في ثلاثة محاور أساسية، وهي السياسات المالية لتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الحكومية، والسياسات النقدية التي تستهدف التأثير على عرض النقود والطلب الكلي وتشمل

تقييد الائتمان من الجهاز المصرفي بصفة عامة واستخدام السقوف الائتمانية بالنسبة للحكومة والقطاع العام، وسياسات جانب العرض (Supply-Side Policy) التي تهدف إلى تدعيم النمو من خلال رفع كفاءة استخدام وتخصيص الموارد وتشمل عددًا من السياسات التي تؤدي إلى هيكلة الاقتصاد.

ثانيًا: التكييف الهيكلي (Structural Adjustment): يعبر التكييف الهيكلي عن السياسات التي تعتمد على تغيير هيكل الحوافز والمؤسسات، وضمن نطاق واسع من الإصلاحات الاقتصادية التي تطور اقتصاد البلد المعني، والعمل على إجراء إصلاحات مالية، وذلك التوجيه يجري بالتنسيق مع البنك الدولي (النجار، 1991). ويستند البنك الدولي في تفسير برامج التكييف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، معتمداً في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق وتقليص دور الدولة في الشأن الاقتصادي، ويرتبط هذا النمط من المتغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة، وتهتم برامج التكييف الهيكلي بجوانب العرض التي تؤكد على ضرورة استعمال الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تمتاز بارتفاع معدل العائد في الاقتصادات النامية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة (النجفي وعبد المجيد، 2008).

وركز اهتمام برامج البنك الدولي في اقتصادات دول عالم الجنوب باتجاه معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعانيها الاقتصادات غير التنافسية، وترتبط استجابة هذه الاقتصادات للتغيرات الهيكلية بصفة أساسية بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه حوافز التغيير الهيكلي. وهذه الاستجابة تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي وفعالية السوق في توزيع الموارد؛ فكلما تقدمت مراحل التطور والنمو الاقتصادي ازدادت تأثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد، وأدى ذلك إلى تزايد الاستجابة للبيئة الاقتصادية لحوافز التغيير في هيكل الإنتاج. ولا تعتمد عملية البطء أو السرعة في التغيرات الهيكلية في هذه الدول التي تسعى إلى الإصلاح الاقتصادي على المتضمنات المحلية فحسب، بل تعتمد أيضاً على مقابلها الخارجي، وفي مقدمة المحددات التي تقيد الوصول إلى التغيرات الهيكلية التي تعيد الاقتصادات المذكورة إلى الأوضاع التوازنية تأتي القيود الخارجية وارتفاع أسعار الواردات مقارنة بالصادرات، الأمر الذي يترتب عليه أن يصبح المعدل التجاري في غير صالح اقتصادات دول عالم الجنوب خلال مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وهي مدة تتراوح، وبحسب خبراء البنك الدولي، بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات أو أكثر على أقل تقدير (زكي، 1995).

وتعتمد برامج التكييف الهيكلي على العديد من المتضمنات الاقتصادية، فعلى الدولة المقترضة أن تعمل على تحقيق تلك المتضمنات، وفي مقدمتها تحرير الأسعار؛ إذ يسود التباين والاختلاف بين الاقتصادات المتحكمة وتلك التي تعتمد آليات السوق في تكوين النسق الاقتصادي بشأن نمط تحرير الأسعار الجزئية (Micro Price). ففي حين تتحدد أسعار الموارد والسلع النهائية والعلاقات النسبية لهذه الأسعار من خلال تدخل الدولة في الاقتصادات المتحكمة، فإن هذا النمط من الأسعار وعلاقتها تحدده قوى السوق في الاقتصادات

المتنافسة (النجفي وعبد المجيد، 2008). وتستهدف برامج التكيف الهيكلي أيضاً التحول من ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبالتالي يفترض أن تعمل الوحدات الاقتصادية طبقاً لاقتصاديات السوق الحر وبعيداً عن الإجراءات التحكومية التي تكون برعاية الدولة، ويعني ذلك في مضمونه ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية المنتجة وتحويل هذه الملكية إلى القطاع الخاص، وضرورة أن يتبع ذلك تغير في إستراتيجية إدارتها ونمط توزيع لعوائد عناصر الإنتاج، وتؤدي محصلة هذه المتغيرات إلى صياغة فلسفة اقتصادية جديدة للدولة. كما أن من ضمن الإجراءات الواجبة على الدول المقترضة من البنك الدولي والحاصلة على التسهيلات الائتمانية أن تقوم بتحرير التجارة مستهدفة إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية (النجفي وعبد المجيد، 2008).

المطلب الثاني: الإجراءات في الجانب السياسي والإداري

مع بداية تسعينيات القرن العشرين بدأت المؤسسات المالية الدولية بممارسة الضغوط السياسية على دول عالم الجنوب لإقامة نظام ديمقراطي تعددي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت وسيلتها في تحقيق هذا الهدف التهديد بإيقاف القروض والتسهيلات الائتمانية بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التي لا تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير في طريق التحول الديمقراطي، وهو ما عرف فيما بعد بالمشروطة السياسية (هادي، ب.ت). وقد ارتبطت سياسات المشروطة خلال تلك المرحلة بعدد من الاعتبارات الأساسية، ومنها: التحولات والتغيرات السياسية التي شهدتها العالم خلال تلك المدة في أوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية، وأيضاً فإن الفشل في تطبيق المشروطة الاقتصادية أدى بالمؤسسات المالية الدولية إلى إرجاع إخفاق برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى عوامل سياسية في الدول المستقبلية للمعونات، فضلاً عن ذلك فإن المؤسسات المالية الدولية أرادت تبرير استمرار مساعدتها لدول عالم الجنوب أمام شعوبها رغم انتهاء الحرب الباردة، فلم تجد سوى مبررات دفع المبادئ الديمقراطية. فالمشروطة السياسية كانت أقرب إلى أداة إيديولوجية تفرضها الرأسمالية الليبرالية محلاً للاشتراكية على مستوى العالم، وتوفر أساساً من المشروعية للزعامة الجديدة للغرب بإسهامه في إسقاط النظم غير الديمقراطية (Stokke, 1995). وعلى هذا الأساس سعت الدول المانحة للمساعدات إلى فرض شروطها السياسية على دول عالم الجنوب، إما عن طريق استغلال المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها الدول الكبرى بحكم مشاركتها الأكبر في التمويل، أو من خلال فرض هذه الشروط مباشرة في إطار سياسات هذه الدول الخارجية لمنح المساعدات (السيد، 1986). ومن ثم أصبحت المساعدات والقروض والتسهيلات الائتمانية مشروطة بالوصول إلى الحكم الرشيد، ففي عام (1989) قدم البنك الدولي تقريراً عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء بعنوان (أفريقيا من الأزمة إلى النمو

المستدام)، إذ تم وصف الأزمة في المنطقة كونهما أزمة حكم، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في هذه الدول بكفاءة الإدارة الحكومية (جمعة، 1999).

وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين تم التركيز على فعالية المساعدات، مما أدى إلى المطالبة بإعادة تأهيل الأداء العمومي والذي كان بمثابة العودة إلى دور الدولة. كما اقترحت المؤسسات المالية الدولية على الدول المقترضة تدابير خاصة من خلال إنشاء قواعد ومؤسسات توفر إطارًا يمكن التنبؤ به وشفافًا لتصريف الشؤون العامة ويقدم المسؤولين للمحاسبة. وقد وصف البنك الدولي آنذاك الحكم الرشيد بأنه الحالة التي تكون فيها مؤسسات القطاع العام خاضعة للمساءلة وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة، وعلى أثر ذلك شاع استعمال مفهوم الحكم الرشيد في تسعينيات القرن الماضي (قنديل، 2008). وتبعًا لذلك عمد البنك الدولي إلى وضع تعريف للحكم الرشيد حيث عرفه بأنه: (ممارسة السلطة باسم الشعب بأساليب تحترم استقامة وحقوق وحاجات جميع المقيمين ضمن حدود الدولة ويرتكز على قيمتين جوهريتين هما التضمينية والمساءلة) (داود، 2004).

وقد وضع باحثو البنك الدولي ثلاثة محاور أساسية للحكم الرشيد، وكل محور يتضمن مؤشرين اثنين، وتتضمن هذه المحاور مجموعة من المؤشرات الرئيسية، لعل من أبرزها مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وفعالية الحكومة، وجودة الأطر التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد.

وفيما يتعلق بالجانب الإداري فقد كان الاهتمام بإصلاح الإدارة العامة في بادئ الأمر ضعيفًا، واتجه التركيز إلى إصلاح القطاع الاقتصادي على نحو خاص؛ إلا أنه مع مرور الوقت ومع فشل السياسات الاقتصادية أدركت المؤسسات المالية الدولية أن عملية التنمية لا يمكن أن تحدث في بلد ما من دون وجود نظام إدارة جيد وفعال، وأصبحت حزمة برامج الحكم الرشيد وسياساته بمثابة نقطة ارتكاز الجهات المانحة وتدخلاها التمويلية في دول عالم الجنوب (علاية، 2017). وانطلاقًا من هذه المبادئ وغيرها التي وضعتها مؤسسات بريتون وودز فإن عدم تنفيذ أي دولة للشروط السياسية التي تضعها تلك المؤسسات سوف يعرضها لوقف الإمدادات والمساعدات المالية بحجة أنها تفتقد المناخ الديمقراطي الملئم الذي يدفع عملية النمو الاقتصادي ويمكن الدولة من تسديد التزاماتها المالية (Ahmed, 2000).

وقد تعرضت هذه السياسات لانتقادات مختلفة تكشف عن آثارها الفعلية كما تكشف عن المقاصد الحقيقية من وراء فرض تلك الشروط، ومن أبرز تلك الانتقادات أن المشروطة المتبادلة تعمل على تقييد التحول الديمقراطي؛ لأن مسؤولية النظام في دول عالم الجنوب أمام الجهات المانحة سوف تتعارض مع المحاسبة الديمقراطية، والتي من المنطقي أن تكون في يد المجالس التشريعية والمواطنين في داخل الدولة. وبالتالي فإن تقييم النظام من قبل الأطراف الخارجية قد يضع تقييمًا مخالفًا لما يراه المواطنون في الداخل من ناحية، ومن

ناحية أخرى فإن المشروطة سوف تؤدي إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلية في الدولة على اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى تراجع الديمقراطية (Van Dewalle, 1999).
 فالمؤسسات المالية الدولية تتبع معايير مزدوجة عند تطبيق قواعد المشروطة على دول عالم الجنوب، فهي تتخذ موقفين متعارضين من قضية ذات طبيعة واحدة في بلدين مختلفين طبقاً لارتباط هذا البلد بمصالحها (Ford, 1998 & Holmquist)، فالجهات المانحة يهتما تطبيق برامج التكيف الهيكلي بشقها الاقتصادي باعتبارها من وجهة نظر تلك الجهات المخرج الوحيد لدول عالم الجنوب من أزمتها الاقتصادية أكثر من حرصها على تطبيق المشروطة السياسية، حتى وإن كانت تلك الجهات تعلن تمسكها بالإصلاحات السياسية التي توفر مناخاً ملائماً لدفع عملية التنمية الاقتصادية (هادي، ب.ت).

المبحث الثالث

دور المؤسسات المالية الدولية في العراق بعد عام (2003)

سنتناول في هذا البحث لمحة عامة عن العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية، وما مرت به تلك العلاقة من مراحل مختلفة التوجهات، ومن ثم نتناول أبرز القروض التي منحتها المؤسسات المالية الدولية للعراق وكيف تم فرض المشروطة بصورتها المتبادلة من قبل تلك المؤسسات على العراق، ووفقاً لذلك قمنا بتقسيم المبحث على مطلبين وفقاً للآتي:

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في العراق بعد عام (2003)

المطلب الثاني: دور البنك الدولي في العراق بعد عام (2003)

المطلب الأول

دور صندوق النقد الدولي في العراق بعد عام (2003)

عمدت الحكومة العراقية بعد التغيير السياسي إلى مفاحة صندوق النقد الدولي بقصد عقد اتفاقيات من شأنها أن تخفف من عبء الديون عن العراق (*)، والبالغة (120) مليار دولار، وهذه الديون موزعة على

ثلاث جهات دائنة، منها (39) مليار دولار تعود إلى الدول الأعضاء في نادي باريس، وهناك ما يقارب من (60) مليار دولار لبعض الدول العربية وأغلبها تعود إلى الكويت والسعودية، و(21) ملياراً تمثل الديون لشركات ومؤسسات غير حكومية، والواقع أن الجزء الأكبر من قيمة الديون يمثل حجم الفوائد المتركمة خلال (23) عامًا (الحافظ، 2013).

ووفقاً لذلك عقد العراق مع صندوق النقد الدولي بعد عام (2003) مجموعة من الاتفاقيات التي ترمي إلى رفد الاقتصاد العراقي وتعزيزه للتحوّل باتجاه اقتصاد السوق، لا سيما بعد موافقة العراق على الالتزام بشروط ومتطلبات صندوق النقد الدولي، ومن هذا الأساس جرى عقد عدة اتفاقيات مهمة مع صندوق النقد الدولي، وسوف نتناول باختصار أبرز تلك الاتفاقيات.

أولاً. اتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة (Emergency Post Conflict Assistance - EPCA):

في نهاية أيلول من عام (2004) وقع العراق الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد الدولي بعد إعلان العراق عن نيته للتعاون مع صندوق النقد الدولي والعمل على تطبيق الشروط الإصلاحية لصندوق النقد الدولي عبر تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية ووضع العراق على اللبنة الأولى لطريق التحوّل إلى اقتصاد السوق. فكانت الأولويات الحكومية قد انعكست بشكل مفصل في خطاب النوايا المؤرخ في (24 أيلول 2004)، إذ عبرت فيها الحكومة العراقية المؤقتة(*) آنذاك عن نيته باتباع سياسات تتماشى مع سياسات صندوق النقد الدولي، ووضحت الفقرة (21) من خطاب النوايا بأن الحكومة العراقية قد وضعت الخطط المناسبة لإحداث الإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات العامة (اسكندر، 2005).

ووفقاً لذلك صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بإقراض العراق مبلغ (297.1) مليون من حقوق السحب الخاص ضمن اتفاقية EPCA، وذلك لرفد إعادة بناء العراق وتحقيق تغييرات جوهرية في الاقتصاد العراقي عبر الدعم المالي، ويهدف هذا القرض بالدرجة الأساسية إلى إعادة جدولة الديون العراقية (International Monetary Fund, 2005). إن تطبيق اتفاقية EPCA مع صندوق النقد الدولي هو إحدى الشروط المسبقة من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية المستحقة على العراق، ومنها ديون الدول الأعضاء في نادي باريس وديون دول خارج نادي باريس، وتطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد العراقي (النجار، 2008). ومقابل ذلك يجب على العراق الالتزام بالشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي لتنفيذ البرامج الإصلاحية.

ثانياً. اتفاقية الاستعداد الانتمائي (Stand-by Arrangement) (SBA) (*): بعد عام (2003) بدأ صندوق النقد الدولي يتعامل مع العراق بوصفه عضوًا مهمًا وفعالاً، فأخذ يتعاون معه من

ناحية القروض والمساعدات، وإبداء المشورة الاقتصادية، وتكملت نتيجة ذلك بأن صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاقية الاستعداد الائتماني أو (المساندة) في (23 كانون الأول 2005)، إذ أُقرت بمبلغ (685) مليون دولار كمبلغ تحوطي للسلطات العراقية، أي ما يعادل (475.36) مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي نسبة (40%) من حصة العراق في صندوق النقد الدولي، وأمد هذه الاتفاقية كان خمسة عشر شهراً، حيث انتهت في (28 كانون الأول 2007)، وبموجب هذه الاتفاقية جرى تخفيض دين العراق الخارجي بنسبة (30%) من الدين الكلي و(30%) عند توقيع الاتفاقية مع الصندوق و(20%) عند الانتهاء من تنفيذ هذه الاتفاقية والتزام العراق بكافة شروطها (الشيخ، 2008)، إذ اعتبرت المصادقة على الاتفاقية شرطاً للمرحلة الثانية من تخفيض الدين الذي اتفق عليه مع نادي باريس، وعلى أساس نجاح السلطات العراقية في تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي ولينتج عن ذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي (عبد الرزاق، ب.ت.)، وقد كان لاتفاقية (SBA) دور في إعداد موازنة عام (2006)، وفي هيكلة أسعار المشتقات النفطية، والتي جرى الإشارة إليها في موازنة عام (2005) بوصفها جزءاً من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية (EPCA)، إلا أن هنالك ثلاثة شروط مهمة كانت يجب أن تُنفذ قبل دخول اتفاقية (SBA) حيز النفاذ (*).

ومن أهم الاشتراطات الحيوية في اتفاقية (SBA) احتواء المصروفات ضمن إطار الإيرادات والتمويل المتاح عن طريق وضع الأولويات للإنفاق، وتنظيم ضبط الأجور والرواتب التقاعدية وخفض الدعم، والعمل على إفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في السوق المحلية، وتدعيم شبكة الضمان الاجتماعي. وقد جرى رفع الأسعار للمشتقات النفطية في الوقت الذي تحتاج فيه الإصلاحات الهيكلية إلى تدابير تعزز كفاءة وشفافية الإدارة المالية، وتعيد هيكلة المصارف الحكومية مع قيام البنك المركزي بنصب نظام حديث للمدفوعات، وتطبيق أطر عمل رقابية حديثة نقدية وسياسية، وتسهيل عمل أسواق النقد والنقد الأجنبي (عبد الرزاق، ب.ت.).

تلك الظروف والأوضاع كانت دافعاً محورياً للحكومة العراقية إلى الدخول في عملية تفاوضية جديدة مع صندوق النقد الدولي في نهاية عام (2015) للحصول على قرض وفق اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA)، وهي الاتفاقية الرابعة من نوعها بين العراق وصندوق النقد الدولي. وفي (7 تموز 2016) وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاقية الاستعداد الائتماني (SBA) مع العراق وبقيمة (3.831) مليار وحدة سحب خاص، أي حوالي (5.34) مليار دولار، أي ما يعادل (230%) من حصة العراق، لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي. وهذا القرض يعد دفعة أولية، أي بمعنى أنه جزء من قرض قيمته (13) مليار دولار على أن يسدد القرض في مدة خمس سنوات وبفائدة قدرها (1.5%) (المعموري، 2017). وضمن إطار مشاورات المادة الرابعة بين العراق وصندوق النقد الدولي رحب المدير التنفيذي

إدراك الحكومة العراقية لضرورة الحفاظ على زخم إعادة هيكلة الاقتصاد بالرغم من المضاعف التي تواجه العراق، وشددوا على أهمية استمرار الالتزام بالاشتراطات المتبادلة لصندوق النقد والبنك الدوليين، وضرورة تنويع الاقتصاد العراقي، وتحسين صلابة الاقتصاد ونموه وجعله أكثر احتواءً لشرائح المجتمع، وأيدوا التركيز على تقوية المؤسسات العامة المملوكة للدولة، وتحسين مناخ الأعمال والحوكمة وسوق العمل (صندوق النقد الدولي، 2015). وفي الواقع فإن إحكام اتفاقية (SBA) يحتاج من الحكومة العراقية الالتزام بقواعد معيارية مهمة تسمى ب(القواعد المعيارية الهيكلية)، مما يستوجب على الحكومة العراقية القيام بجملة من الإجراءات، وتنفيذ حزمة من الإصلاحات (*). وقد شكلت الاتفاقيتان (EPCA) و (SBA) مع صندوق النقد الدولي نقطة تحول بارزة في علاقة العراق بالمؤسسات المالية الدولية، وبالتحديد صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني

دور البنك الدولي في العراق بعد عام (2003)

تعود علاقة العراق بالبنك الدولي إلى بدايات تأسيسه عام (1944)، إذ كان العراق إحدى الدول الأعضاء المؤسسة لكل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، فالحكومة العراقية كانت قد حصلت على ستة قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ما بين الأعوام (1950-1973)، وجرى تخصيص تلك القروض لقطاعات الزراعة، والتعليم، والمياه، والاتصالات، والنقل، وإن آخر قرض للبنك الدولي للعراق إبان الحقبة السابقة كان في عام (1979) (البنك الدولي، 2018). وبعد عام (2003) عادت العلاقات بين العراق والبنك الدولي، إذ جرى بواسطة البنك الدولي إعداد تقييم للاحتياجات الطارئة للعراق عبر التعاون مع الأمم المتحدة، وشرع البنك الدولي عام (2004) بتأسيس صندوق إعادة الإعمار الدولي الخاص بالعراق، وذلك من أجل مساعدة الدول والجهات المانحة في توجيه مواردهم. وقام البنك الدولي بإدارة صندوق ائتمان العراق (TF) لغاية شهر كانون الثاني من عام (2014)، وتكفل البنك الدولي أيضاً بتقديم التمويل الخاص للعراق، وذلك من خلال تخصيص مالي استثنائي من قبل مؤسسة التنمية الدولية (IDA) بمبلغ مقداره (508.5) مليون دولار فضلاً عن قرض بقيمة (250) مليون دولار من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير. فعملية التمويل المقدمة من قبل (TF) و (IDA) كانت لغرض تمويل مشاريع الإعمار وإعادة التأهيل التي يجري تنفيذها من قبل المؤسسات المالية الدولية في العراق (البنك الدولي، 2018).

وفي المدة ما بين عام (2006) لغاية عام (2007) كانت برامج البنك الدولي في العراق تتمحور وفقاً لخطة إستراتيجية مرحلية تركز على أربعة أسس (*). وعمد البنك الدولي إلى مساندة الحكومة العراقية للارتقاء بتنفيذ الموازنة العامة، إذ اعتمدت وزارة المالية خطة الإصلاح المالي لعام (2008) بمساعدة البنك الدولي (البنك الدولي، 2018). وتلخصت إستراتيجية البنك الدولي في العراق خلال المدة من (2009-

2011) في العمل باتجاه مساعدة العراق في استعمال موارده بفعالية، وتوظيفها بصورة سليمة، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة، والذي يؤدي فيها القطاع الخاص الدور الأساسي مع ضرورة إيصال وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. وفي عام (2012) وصف البنك الدولي العراق بأنه دولة واقعة تحت سطوة الصراعات والنزاعات بصورة فعلية، مما يعني وجود حالة من عدم الاستقرار، وأرجع البنك الدولي جزءاً مهماً من حالة عدم الاستقرار في العراق إلى الاقتصاد العراقي الذي يتصف بسيادة وسيطرة القطاع العام فضلاً عن الصفة الأبرز ألا وهي مركزية السلطات والقرارات. ومن هذا الأساس فإن إستراتيجية البنك الدولي خلال تلك المدة ركزت على استمرار تحسين آليات الحكم الرشيد، والاندماج الاجتماعي، ودعم التنوع الاقتصادي وصولاً إلى رفع وتقارب المستويات المعاشية مع التركيز بشكل خاص على تعزيز دور المرأة في المجتمع والاقتصاد، وزيادة فرص الاندماج المتاحة (البنك الدولي، 2018).

ويركز البنك الدولي في برنامجه الإصلاحية في العراق على تطوير مشروعات البنى التحتية، والتعليم، والصحة، والكهرباء، والماء، وغيرها من المشروعات التي تركز على تطوير المجتمع. وبحسب البنك الدولي فإنه ساهم في تقديم المنح والقروض للحكومة العراقية وتقديم الخبرة والاستشارات، إلا أن الحكومة العراقية ووفقاً لخبراء في البنك الدولي وفي أحيان كثيرة لم تستطع الاستفادة من القروض والمنح وإكمال المشاريع. ومما تجب الإشارة إليه أن البنك الدولي قدم مئة مليون دولار إلى الحكومة العراقية لغرض بناء المدارس، وجرى سحب هذه المنحة من قبل البنك الدولي في (كانون الأول 2013) بسبب فشل الحكومة العراقية في استثمار تلك المنح. فضلاً عن ذلك دعم البنك الدولي الحكومة العراقية ماليًا بمبلغ مئتين وخمسين مليون دولار، وتعد هذه العملية جزءاً من حزمة مساندة واسعة النطاق ضمن شراكة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك قدمت وزارة التنمية الدولية البريطانية ووزارة الخزانة الأمريكية مبالغ لغرض تمويل وإعداد الموازنة (البنك الدولي، 2018). وفي عام (2013) وقّع البنك الدولي مع العراق أول إطار للشراكة مع العراق لإدارة الأنشطة في البلد من عام (2013) إلى عام (2016)، فإطار الشراكة المذكور يقوم على ثلاثة من المرتكزات الأساسية(*)، وكانت الحكومة العراقية قد وضعت في عام (2010) خطة للتنمية الوطنية (2010-2014)، وهي إستراتيجية تنموية متوسطة الأجل تستهدف توفير إطار عمل للتنمية المستدامة في العراق. فإطار الشراكة المذكور آنفاً يعكس، وبصورة واضحة، جوهر خطة التنمية الوطنية، ويمنح الحكومة من خلال دعم البنك الدولي إمكانية الاستجابة للتحديات والفرص المتاحة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2010).

إن من أهم برامج البنك الدولي لتحقيق إطار الشراكة المذكور تطوير أداء مؤسسات الدولة وتعزيزها، وتنمية القطاع الخاص وتطويره، وتوفير الخدمات الأساسية. وقد رصد البنك الدولي لبرنامج إطار الشراكة قرضاً يقدر بنحو تسعمئة مليون دولار، وقد حُصص هذا القرض لدعم العراق على مدار السنوات (2013-2013).

(2016). ووفقاً للبنك الدولي فإن هذا القرض قد جرى توجيهه بالدرجة الأساسية نحو خلق الوظائف وفرص العمل، والاندماج المجتمعي، وبناء مؤسسات دولة فاعلة ومؤثرة، ومساعدة الحكومة العراقية في إدارة مواردها بكفاءة وفعالية أعلى، والعمل على تعزيز تنوع الاقتصاد ونمو القطاع الخاص. وضمن إطار الشراكة، وبحسب البنك الدولي، فإنه يهتم بأخذ رأي المجتمع المدني والمحلي بشأن المشاريع التي يقوم بتمويلها في العراق، إذ يجري القيام بذلك في مرحلة الإعداد للمشاريع، ويتم من خلالها تنفيذ عمليات تقييم وتقدير للتأثيرات البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال قنوات اتصال مختلفة مع المجتمع المحلي (البنك الدولي، 2018).

وفي الإطار نفسه أعلن البنك الدولي في (تشرين الثاني 2017) عن موافقته على تمويل منحة إضافية للعراق بقيمة أربع مئة مليون دولار للمساعدة في إعادة إعمار البنى التحتية في بعض المناطق التي جرى تحريرها من تنظيم داعش. وبحسب البنك الدولي فإنه سيعمل على تمويل بعض الدراسات حول كيفية إشراك القطاع الخاص في إعادة بناء مطار الموصل، وترميم محطات للنقل العام، وأجزاء شبكة سكك الحديد. وأضاف البنك الدولي بأن هذه الحزمة من المنحة تمثل تمويلاً إضافياً لعملية طوارئ العراق لمشروع التنمية، وفي (تموز 2015) جرى بموجب تلك المنحة تقديم ثلاث مئة وخمسين مليون دولار للعراق. ووفقاً للبنك الدولي فإن هناك العديد من المشاريع التنموية التي يقوم بتمويلها البنك الدولي في العراق لتحسين الأوضاع المعيشية وإعادة إعمار البنى التحتية، ومن تلك المشاريع المشروع الطارئ للتنمية وتصل كلفة المشروع حوالي سبعمائة وخمسين مليون دولار حيث بدأ المشروع في (تموز من عام 2015)، ومن المأمول أن ينتهي في (كانون الأول من عام 2022). ويدعم هذا المشروع جهود إعادة إعمار وتأهيل المرافق والبنى التحتية ذات الأولوية، وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، وتسهيل عودة النازحين داخل العراق إلى ديارهم. فضلاً عن ذلك المشروع هناك مشروع ممرات النقل، والذي رصد له البنك الدولي مبلغ ثلاث مئة وخمسة وخمسين مليون دولار، وبدأ العمل به في (كانون الأول من عام 2013)، وتأريخ انتهاء العمل بالمشروع (كانون الأول 2019)، ويهدف هذا المشروع إلى تحسين شبكات النقل البري ومتطلبات سلامة الطرق الممتدة من شمال العراق إلى جنوبه (البنك الدولي، 2018).

أما ما يتعلق بشبكة الحماية الاجتماعية فإنه، وبحسب البنك الدولي، جرى رصد مبلغ مئتي مليون دولار في (نيسان من عام 2018) بهدف تمويل هذا المشروع، ويستمر لغاية (نيسان من عام 2021)، إذ يستهدف هذا المشروع تحسين سبل كسب العيش لأكثر من مليون مواطن عراقي في المدن المحررة من تنظيم داعش، وذلك من خلال تقديم مساعدات نقدية، وتوفير فرص عمل قصيرة الأمد وغيرها من وسائل الدعم الاجتماعي، لا سيما للفئات الأولى بالرعاية. وفيما يخص مساندة الاستقرار المالي وإصلاح مناخ الاستثمار قام البنك الدولي بتمويل مشروع تحديث نظم الإدارة المالية العامة، وبمبلغ مقداره (41.5) مليون دولار،

ولمدة خمس سنوات بدأت في (كانون الأول من عام 2016)، وتنتهي في (تشرين الثاني من عام 2021)، حيث يدعم هذا المشروع بناء القدرات وتعزيز الأنظمة والإجراءات لتحسين إدارة وشفافية المعلومات المالية والإدارة النقدية، وإدارة الاستثمارات العامة، وتحديث نظام المشتريات العامة ضمن هيئات محددة على المستوى الاتحادي ومستوى المحافظات في العراق. فضلاً عن ذلك فإن البنك الدولي قام بتقديم منح وقروض للعراق ضمن إطار محفظة البنك الدولي في العراق لدعم ومساندة عملية التحول الديمقراطي في العراق، والقطاعات الحيوية مثل البنى التحتية، والحماية الاجتماعية، والوظائف، والحوكمة، والدعم المالي (البنك الدولي، 2018).

وعلى الرغم من توسع نطاق لجوء العراق للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية بعد عام (2003)، فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أن الاقتراض من هاتين المؤسستين هو الاختيار الأول للعراق. فكما سبقت الإشارة فإن الدول لا تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية إلا في أوقات الأزمات، أي أن تلك المؤسسات تعمل بوصفها مقرضاً أخيراً حين يتعذر على أي دولة تدير احتياجاتها التمويلية من أسواق المال العالمية. فمن وجهة النظر التمويلية الخاصة تكمن الميزة الوحيدة لقروض المؤسسات المالية الدولية في انخفاض معدلات الفائدة عليها بالمقارنة بمصادر التمويل الأخرى سواء أكانت داخلية أم خارجية، وتتعاظم أهمية هذه الميزة في أوقات الأزمة المالية والاضطرابات السياسية والاقتصادية، إذ ترتفع في هذه الحالة مخاطر الإقراض، وتزداد معها بالضرورة تكلفة التمويل من المصادر التقليدية، لا سيما الخارجية منها. وفضلاً عن تلك الميزة السعريّة للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، فإن اللجوء إلى هذه المصادر التمويلية لا يخلو من ميزة سياسية، إذ إن التعاون مع تلك المؤسسات يرسل إشارات اطمئنان للأسواق المالية العالمية، ويكون بمثابة شهادة ضمان يمكن أن تقدمها الدولة لمصادر الاقتراض الخارجية الأخرى لاستكمال احتياجاتها التمويلية بشروط أفضل (شقيير، ب.ت؛ يوسف، ب.ت).

وفي الجانب السياسي فإن عملية الإصلاح السياسي في العراق كانت نتاج مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، وقد تباينت هذه المتغيرات ومدى قوتها وتأثيرها في تحقيق عملية الإصلاح السياسي. وانطلاقاً من مبدأ التكيف الهيكلي السياسي عمل البنك الدولي على تعزيز عملية الإصلاح السياسي عبر اشتراطات كانت تنص على ضرورة توافر آليات الحكم الرشيد مقابل منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل صندوق النقد الدولي، ودعم المشاريع التنموية من قبل البنك الدولي. فضلاً عن ذلك فإن عملية الإصلاح السياسي يجب أن تمر عبر طرق عمل جديدة، وتجري وفق رؤى حديثة تقوم على أسس تشريعية، وقانونية، ودستورية رصينة. فالعراق يعاني من أزمة تنمية حقيقية في كافة الجوانب، فالحكم الرشيد في العراق لا يزال في مراحله الأولى، كما أن تزايد الاهتمام بقضايا الحكم الرشيد في العراق ارتبط بصورة كبيرة بالتغيير الذي طرأ على النظام السياسي، والذي بات يعكس وظائف وميكانيزمات المؤسسات المالية الدولية.

نستخلص مما سبق أن العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية قد شابهت الكثير من الأحداث والتطورات بسبب ما مرّ به العراق من ظروف اقتصادية صعبة، وبعد عملية التغيير السياسي كانت العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية أقرب إلى علاقة تعاون. وكما رأينا، ومن خلال الاتفاقيات الموقعة بين العراق وصندوق النقد الدولي، فإن هذا الأخير كان جُلّ تركيزه على الاقتصاد الكلي في العراق، وضرورة تحقيق الحكومة العراقية للالتزامات المالية والاقتصادية المترتبة في إطار الاتفاقيات المبرمة لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر. وعلى الرغم من أن الأسس النظرية للسياسات الإصلاحية الاقتصادية التي يتبعها صندوق النقد الدولي موضع جدل كثير من الاقتصاديين، فإنها. ومن وجهة نظر علمية خالصة. لا تزال تفتقر إلى تأييد العديد من الدراسات التطبيقية التي توصلت إلى عدم جدوى هذه السياسات في علاج الأزمات الاقتصادية في العديد من الدول التي جرى تطبيقها فيها. ففي الواقع أن هذه السياسات تعالج أعراض المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، ولا تعالج المشكلات نفسها. بمعنى آخر فإن هذه السياسات قد تكون ذات جدوى في حالة صلابة وتنوع الهيكل الاقتصادي للدولة، وانخفاض معدلات البطالة، فضلاً عن وجود الإرادة السياسية لتحقيق تلك البرامج الإصلاحية؛ أما في ظل غياب هذه المقومات كما في حالة العراق، فإن حزمة سياسات صندوق النقد لا تعدو، في حالة نجاحها في تخفيض عجز الموازنة وميزان المدفوعات، كونها مسكنات ذات مفعول مؤقت، ولها من الآثار الجانبية ما يزيد من تغلغل الأمراض الاقتصادية (هاشم، 2006؛ عادي، 2018). أما ما يتعلق بالبنك الدولي فقد حثّ الحكومة العراقية على الأخذ بوصفة صندوق النقد الدولي عبر التحول نحو اقتصاديات السوق، وذلك من خلال توفير مستلزمات التنمية وإيجاد وتطوير البنى التحتية، وإعادة تأهيل مصادر الموارد الاقتصادية وتحسين آليات الحكم الرشيد. فالمتتبع للسلوك التمويلي للبنك الدولي سوف يستنتج بوضوح أنه موجه إدارياً وتقنياً توجيهاً رأسمالياً ليبرالياً، إذ انعكست هذه الصورة على آليات الإقراض واشتراطاته المتبادلة مع صندوق النقد الدولي، والتي جاءت داعمة لنهج الاقتصاد الرأسمالي، وأظهرته في أحيان عدة قريباً من سياسات الدول المهيمنة على الأجهزة التنفيذية في تلك المؤسسات أكثر من كونه إطاراً للتعاون الدولي، والذي من المفترض أن يتعد عن ذلك المفهوم ولا ينطلق منه.

الخاتمة

لم يكن ما سبق إلا مخرجاً من مخرجات تغيير النظام الدولي في عام (1991)، إذ اتسع نطاق العجز في موازين المدفوعات فضلاً عن اتساع وتفاقم المديونية لدول عالم الجنوب، وبالتالي كل ذلك أدى إلى لجوء دول عالم الجنوب للمؤسسات المالية الدولية بوصفها مقرضاً أخيراً، فالمشروطة الاقتصادية كانت إحدى أهم

أدوات المؤسسات المالية الدولية لتحقيق أهدافها في الدول المستهدفة قبل أن تتطور لاحقاً تلك المشروطة، إذ اتفق صندوق النقد والبنك الدوليان على وضع المشروطة المتبادلة، وبالتالي أصبحت من الشروط الإضافية التي تفرض على المقترض سواء من البنك الدولي أم صندوق النقد الدولي، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بما تملكه من أدوات إقراضية في المؤسسات المالية الدولية إلى المزج بين التوجه الواقعي الذي يقدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية والاعتبارات القيمية والإنسانية، فالولايات المتحدة الأمريكية اتجهت لاستعمال القرارات الإقراضية من المؤسسات المالية الدولية في تدعيم أدواتها التدخلية ضد الأنظمة التي تعتقد وفق مقاييسها أنها لا تلتزم بالمعايير الديمقراطية، وعلى الرغم من حيوية ما تقدم إلا أنه يبقى حقيقة فاعلة مفادها أن الالتزام بالمعايير الديمقراطية يُعد من معطيات القواعد الأساسية التي تركز عليها الأنظمة الديمقراطية، وأن الانتقال الديمقراطي وتطور الأنظمة السياسية يرتبط بمدى تحقيق هذه المبادئ.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل من أبرزها الآتي:

1. هناك تنسيق ذو فعالية بين برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، وبرامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي، فعندما تلجأ دولة ما إلى البنك الدولي من أجل الاقتراض أو الحصول على المنح الائتمانية لحل مشاكلها الاقتصادية، فإن إدارة البنك الدولي تشترط أن توافق تلك الدولة الطالبة للمنح والقروض في البدء بتطبيق شروط وإجراءات صندوق النقد الدولي حتى يمكن للبنك الدولي أن يمنح تلك القروض والتسهيلات الائتمانية.
2. إن المتتبع للسلوك التمويلي للمؤسسات المالية الدولية يرى بوضوح أن تلك المؤسسات موجهة إدارياً وتقنياً توجهاً ليبرالياً رأسمالياً، وبالتالي انعكس ذلك على آليات الإقراض وشروطها، والتي جاءت داعمة لنهج عولمة الاقتصاد الرأسمالي، وقد أظهر ذلك السلوك المؤسسات المالية الدولية في أحيان كثيرة قربة من منطق البنوك التجارية الربحية أكثر من كونها إطاراً للتعامل الدولي.
3. إن الدول الراضية للموافقة على تطبيق شروط المؤسسات المالية الدولية سوف تواجه مجموعة من الصعوبات سواء في إعادة جدولة ديونها أو الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية جديدة، وذلك بسبب الإشارات السلبية التي سوف يرسلها صندوق النقد والبنك الدوليان إلى نادي باريس ولندن فضلاً عن المستثمرين الأجانب.
4. إن مشروطة التسهيلات الائتمانية والمنح والقروض للمؤسسات المالية الدولية تُعد مصدراً لتذبذب تلك المنح والقروض في حالة عدم تحقيق مجموعة من الشروط المرتبطة بمنح تلك التسهيلات الائتمانية والمنح، خاصة في ظل البرامج التقشفية للمؤسسات المالية الدولية، فاتباع مؤشرات الأداء لتقييم المساعدات يعد أداة غير فعّالة في حالة غياب تبني الدول المستفيدة من تلك التسهيلات الائتمانية والمنح للسياسات التي

تقترحها الدول المانحة، وبالتالي فإنها قد تكون سبباً في عدم فعالية المنح والقروض في تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها الجهات المانحة.

5. إن المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال الشروط التي تضعها، تتدخل في عملية صنع السياسات العامة للدول المتلقية لتلك التسهيلات الائتمانية والمنح والقروض، فمن خلال الشروط والبرامج الانكماشية وذات الطابع التقشفي، فضلاً عن تدخل المؤسسات المالية الدولية في عملية إعداد الموازنة العامة للدول المقترضة، تكون قد شاركت بصورة أو بأخرى في عملية صنع السياسات العامة لتلك الدول، وهذا الشيء يعد من صميم السيادة الوطنية.

6. إن العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية كانت علاقة تمتد أمدتها إلى زمن طويل، وإن تلك العلاقة قد شأجا الكثير من الأحداث والتطورات بسبب ما مر به العراق من ظروف اقتصادية، وبعد عملية التغيير السياسي تغيرت العلاقة بين العراق والمؤسسات المالية الدولية إلى علاقة تعاون، فالاتفاقيات الموقعة بين العراق وصندوق النقد الدولي كان جل تركيزها على الاقتصاد الكلي، وضرورة تحقيق الالتزامات المالية والاقتصادية المترتبة في إطار الاتفاقيات المبرمة لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر. أما ما يتعلق بالبنك الدولي فقد حث الحكومة العراقية على الأخذ بوصفة صندوق النقد الدولي عبر التحول نحو اقتصاديات السوق، وذلك من خلال توفير مستلزمات التنمية وإيجاد وتطوير البنى التحتية، وإعادة تأهيل مصادر الموارد الاقتصادية وتحسين آليات الحكم الرشيد.

المصادر

- أحمد، جميل حميد، وسلمان، جمال داود. (2000). الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين (1970-1990). *مجلة الإدارة والاقتصاد*، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 32.
- سيلوفيسكي، مارسيلو. (1987). التكييف في الثمانينيات: استعراض للقضايا. *مجلة التمويل والتنمية*، 24(2).
- بولاك، جاك ج. (1999). *البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: علاقة متغيرة* (ط. 1). القاهرة: الدار العربية للاستثمارات الثقافية.
- فولف، أرنست. (2016). *صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية* (عدنان عباس علي، مترجم). الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- حسن، خميس محمد، والرفيعي، افتخار محمد مناحي. (2012). قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية: معونة اقتصادية أم آلية للتدخل والهيمنة. *مجلة كلية المأمون الجامعة*، العدد 20.
- Gorgens, E. (1998). IMF and World Bank development strategies from development policy dirigismics. *Development Policy Dirigismics*, 57.
- المسافر، محمود خالد. (ب.ت). *العولمة: هيمنة الشمال على الجنوب* (ط. 1). بغداد: بيت الحكمة.
- صبحي، مجدي. (2000). روسيا: أزمة يضاعفها عدم الاستقرار. *مجلة السياسة الدولية*، العدد 137.